تمهيد

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بعمليات التصدير والاستيراد من الدول الأخرى، أضف إلى ذلك انهم يقدمون للأجانب خدمات مختلفة مثل الشحن والنقل والتأمين... الخ، كما تؤدى لهم في ذات الوقت خدمات مماثلة من الأجانب، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها آجلا أم عاجلا.

ويتم تسوية هذه المستحقات (الحقوق و الالتزامات) في الواقع بالنقود، ويتعين أداؤها في تاريخ معين ولذلك، فمن المهم لكل دولة دائنة كانت أو مدينة، أن تعرف على وجه التحديد حقوقها والتزاماتها، ومن هنا فإن عليها أن تعد بيانا كافيا أو سجلا وافيا تسجل فيه ما لها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات وحيث يعطي هذا الميزان صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف للموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني و مستوى التشغيل في الداخل.

فميزان المدفوعات يعتبر أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني.

أولا : ماهية ميزان المدفوعات و مكوناته

1-تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي[1].

ومن وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول.[2]

وعليه نستخلص أن ميزان المدفوعات لأي دولة لا يخرج عن كونه عبارة عن سجل تسجل فيه كل المعاملات الاقتصادية لدولة ما مع العالم الخارجي، بين المقيمين في تلك الدولة وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة جرت العادة أن تكون سنة.

2-مكونات ميزان المدفوعات:

يقسم ميزان المدفوعات إلى حسابات وموازين فرعية بحيث تضم كل منها مجموعة من المعاملات الاقتصادية والمالية المتماثلة من حيث الطبيعة وقد تكون هذه الحسابات في حالة عجز أو فائض، إلا أن جميعها يخضع نظريا لمبدأ القيد المزدوج حيث أن كل معاملة من المعاملات الدولية تسجل في الجانبين (الدائن و المدين).

فينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين هما:[3]

-**الجانب الدائن** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية.

-**الجانب المدين** : وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخر.

---

[1] Bernard Guillochon et Annie Kawecki, Économie internationale(commerce et macroéonomie), DUNOD, Paris, 2009,p188.

[2] -Jean-Louis Mucchielli Thierry Mayer, ÉCONOMIE INTERNATIONALE, Editios Dalloz, Paris, 2005, p 49

[3] حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري-قسنطينة، 2005/2004، ص:05.

أما أفقيا فيقسم ميزان المدفوعات إلى الموازين أو الحسابات التالية:

2- 1 حساب العمليات الجارية : يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري) والمعاملات الغير منظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

أ – الميزان التجاري: يعبر على صافي التعامل الخارجي أي الفارق بين الصادرات والواردات.

ب – ميزان الخدمات: يظم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة ،التامين، دخول العمل، عوائد رأس المال) .

ج – حساب التحويلات من جانب واحد: يضم المدفوعات المحولة من جانب واحد التي تكون لغرض المساعدة مثل: الهبات و الهدايا أو تحويلات العاملين في الخارج إلى أوطانهم، قد تكون المساعدات من الأفراد أو الدول أو المنظمات الدولية.

2-2- حساب رأس المال :يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:

أ – حساب رأس المال طويل الأجل: ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة من أمثلة ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولي.

ب- حساب رأس المال قصير الأجل: يقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس التي تقل عن سنة، تتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض منها التهرب من الظروف غير الملائمة، تحقيق ربح أكبر، المضاربة.

2-3-حساب السهو والخطأ:إن ميزان المدفوعات يشيد كمتطابقة محاسبية كون كل معاملة تكون قد سجلت نظريا مرتين، وعليه فان المجموع الكلي يكون متساويا ولكن قد يحدث وان يكون المجموع الدائن لايساوي المدين نظرا لكون مصادر المعلومات المعتمدة تتعدد وتختلف والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ.

ثانيا : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

باعتبار ميزان المدفوعات هو المرأة العاكسة للحالة الاقتصادية للدولة والذي يوضح وضعيتها في دائرة العلاقات الدولية كما ذكرنا سابقا فانه من الضروري توازن جانبيه في أخر كل فترة ولكن هذه المساواة لا تحدث في كثير من الأحيان ليظهر ما يعرف بالاختلال في ميزان المدفوعات.

1 :توازن ميزان المدفوعات:

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن لمحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي والذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

أ– التوازن المحاسبي: ويطلق عليه أيضا بالتوازن الدفتري لأّنه يظهر في الدفاتر المحاسبية، وميزان المدفوعات يكون متوازنا من الناحية الحسابية لأن طريقة تنظيمه و تسجيل المعاملات فيه تعتمد أساسا على نظام القيد المزدوج، هذا يعني أن كل معاملة يكون فيها طرفان أحدهما دائن والآخر مدين أي تنشأ حقوق لطرف (أي دائنية) ومستحقات على الطرف الآخر (أي مديونية) [4].

ب– التوازن الاقتصادي :

إن ميزان المدفوعات كوحدة واحدة يجب أن يتساوى ويتعادل حسابيا خلال سنة. ولكن فكرة التوازن الحسابي لا تعني أن البلد لا يواجه صعوبات في المدفوعات بل على العكس فقد يكون الميزان في حالة فائض أو عجز أي أن التوازن الاقتصادي يرتكز على مجموعة محددة من البنود وليس كل بنود ميزان المدفوعات.

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجرائه فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة (العمليات ما فوق الخط)، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط. أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية (العمليات تحت

[4] علي حافظ منصور، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة النهضة الشرق، 1990، ص: 100.

الخط) وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية. وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز.[5]

2- اختلال ميزان المدفوعات

أ- مفهوم الاختلال:

الاختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان، وعندما نتكلم عن الاختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين مدفوعات ومقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في الميزان، ولديه صورتان: الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو إنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، وهناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أوالفائض في ميزان المدفوعات.

ب- أنواع وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة أنواع من الإختلالات لميزان المدفوعات والتي تختلف باختلاف أسباب حدوثها فقد يكون الاختلال ناتج عن سبب واحد أو جملة من الأسباب هذا باختلاف الدول والظروف المحيطة بها أو الفترة التي حدث فيها الاختلال، والملاحظ أن معظم هذه الأسباب هي متداخلة فيما بينها وتحقق سبب يؤدي إلى ظهور أسباب أخرى[6].

عادة ما نميز بين نوعين من الاختلالات:

---

[5] حسيبة لعزازي، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص:34.

[6] حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص .42

– **الاختلال المؤقت** الذي يحدث نتيجة حدوث بعض المتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، أي التي تحدث خلال السنة وقد لا تتكرر في السنة الموالية أو فيما يليها من السنوات الأخرى، ويندرج ضمن هذا الاختلال: الاختلال العارض، الدوري، الموسمي الاتجاهي.

– **الاختلال الدائم:** هو ذلك الاختلال التي يستمر لسنوات عديدة بسبب الظروف الاقتصادية السيئة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي[7] بصفة دائمة، كما يطلق عليه اسم **الاختلال الهيكلي** أو**الأساسي** هو ذلك الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية وبين حجم ونوعية جهاز الإنتاج المحلي من ناحية أخرى.

فالنوع الأول (المؤقت) لا يثير أي مشكلات ولا يستدعي القيام بأي سياسة للتخلص منه كونه يزول بزوال التغيرات التي حدثت خلال الفترة أما النوع الثاني (الدائم) فانه يدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد منه. ومن أسباب اختلال في الميزان المدفوعات:

– **الاختلال النقدي (سعر الصرف الأجنبي)**

إذا كان سعر الصرف العملة لدولة ما أكبر من قيمته الحقيقية فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار سلع هاته الدولة من وجه نظر الدول الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي تلك السلع وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها. ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب، فتقلبات أسعار الصرف تتعلق بقيمة العملة الوطنية تجاه البلدان المشاركة في التبادلات الاقتصادية.

– **أسباب هيكلية** : تتعلق بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية.

– **التقلبات في النشاطات الاقتصادية**

التي تتعرض لها الدول دوريا وبشكل مستمر، فقد يحدث الفائض المؤقت نتيجة انتعاش اقتصادي داخلي مؤقت أو نتيجة ظروف اقتصادية ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية كما قد ينتج عن سياسة تجارية حمائية تهدف إلى خفض الواردات أو تشجيع الصادرات كالرقابة على الصرف وتقديم إعانات للتصدير بصفة مؤقتة.

7

- **أذواق المستهلكين:** حيث التغير في أذواق المستهلكين والتقدم التكنولوجي فقد يؤديان إلى انخفاض الطلب الأجنبي على السلع المحلية (انخفاض الصادرات المحلية).

- **الأوضاع والظروف الطبيعية:** تندرج ضمن الظروف الطارئة فالأحوال الجوية من فيضانات، الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب هي الأخرى قد تؤثر على أنشطة الاقتصادية وبالتالي تتسبب في اختلال موازين المدفوعات للدول.

ثالثا – كيفية معالجة الخلل في الميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وبمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة المختلفة منها:

1–تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف:

هناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن وتعرف على أنها مجموعة القوى المنبثقة أو المترتبة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي لها القدرة على إعادة التوازن داخله بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال[8].

أ– المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات:

هذه النظرية تنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات و التغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، بالتالي على المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن، حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، ويندرج ضمنها كل من:

–التصحيح عن طريق آلية الأسعار؛

–التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف؛

–التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة ؛

–التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي.

[8] عبد القادر متولي، مرجع سبق ذكره، ص.140.

ب- المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات:

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول وآثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومن أهم شروط هذه النظرية هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.